الباب الرابع
التحديات

obeikandl.com

obeikandl.com

تحديات صينية تواجه أفريقيا والولايات المتحدة

مع وفاة ماو تسي تونغ ١٩٧٦، بدأت العلاقات الصينية- الأفريقية تشهد تراجعا، وكان لزاما الانتظار إلى أواسط التسعينيات، خاصة عام ١٩٩٩، لتأخذ الصين بعين الاعتبار أهمية أفريقيا من جميع النواحي، الاقتصادية والتجارية والسياسية ولو فحصنا حصيلة وافية لسنة ٢٠٠٥ حول هذه التحولات الإستراتيجية، نلاحظ مدى الجهود المبذولة من الصين للتقارب مع الدول الأفريقية، والتي أفلحت على أكثر من صعيد: ففي ٢٠٠٤، لم تكن أفريقيا تصدر فقط إلى الصين ما نسبته ٢٠ % من ثرواتها الباطنية، بل تستفيد الصين أيضاً من تنوع صادرات المنطقة الصحراوية الكبرى، لتلعب فيها الدور الأبرز في تنمية المنطقة، والحصول على حوالي ٢٠ % من نفطها المستورد وحجم التبادلات في ٢٠٠٤ تجاوز قيمة ١٨ مليار دولار، وحفظ على نفس الوتيرة في ٢٠٠٥، وتضاعف حجم التبادلات ثلاث مرات من جهة أخرى، انتشرت ٥٢٠ مؤسسة صينية (ربعها مؤسسات خاصة غير حكومية) في أكثر من ٤٩ دولة أفريقية لكن مع ذلك، يجب النظر إلى هذه الأرقام بتحفظ، لأن حصة أفريقيا في التجارة الخارجية الصينية لا تمثل سوى ٢،٤ % من الصادرات و٢ % من الواردات في ٢٠٠٤ ويبقى وضع أفريقيا حالياً في المجال التجاري الصيني، بعيداً عن طموحات الطرفين، مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومن جهة الاستثمارات، فإننا

نسجل بأن الحجم الكلي للاستثمارات الصينية في أفريقيا يساوي تقريباً ذلك المحقق في دول منطقة جنوب شرق آسيا(ASEAN) ، لكن من الضروري دراسة شكل الاستثمارات لضبط الأهداف المرجوة من طرف الصين في هذه المنطقة الغنية من العالم ولكن ما هي الفوائد التي ستجنيها أفريقيا من الشراكة مع الصين، ظاهرها المنفعة وباطنها في غير صالح أفريقيا ولا شعوبها؟

وما هي هوامش الربح، إذا قارنا ما قدمته الهند لأفريقيا ؟

منذ سنوات عديدة، كان التبادل الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي فيه مفيداً وعادلاً لأفريقيا ولكن كيف ستكون الإجراءات المتخذة من واشنطن لمواجهة انتشار بكين في مناطق تعتبرها داخلة في نفوذها، ولا يمكن التسامح أو التنازل عنها؟

الصراع الثقافي يواجه العمالة بين الصين وأفريقيا:

أعلنت القيادة الصينية الجديدة بشكل واضح أن اهتمامها مستمر بالنمو الأفريقي، في حين أكد السفير الصيني في جنوب أفريقيا أن العلاقة ستدخل مرحلة جديدة من النمو، مضيفاً أن الصين ستظل بمثابة الشقيق الجيد للشعوب الأفريقية واحتضنت الصين أفريقيا خلال السنوات الأخيرة من خلال دعم معدلات التجارة والاستثمارات الخارجية، وكذلك

إنشاء بنية تحتية جديدة وربما تكون العلاقة التجارية بين الصين وأفريقيا ودية وفعالة،ولكن ليس بالضرورة أن تصاحبها علاقات اجتماعية جيدة، ففي زامبيا مثلاً تتواجد مشاعر عداء للصينيين بسبب اتفاقية العمال الأفارقة في المناجم التي يديرها الصينيون، وكذلك ارتفاع معدلات تسكين المهاجرين الصينيين في الدول الأفريقية.

يقول ليبوجانج راسيثابا منتج الأفلام الشاب من جنوب أفريقيا والذي حصل على فرصة لدراسة السينما في الصين من خلال منحة دراسية: لا أعتقد أن هناك الكثير من المنح الدراسية في أمريكا وأوروبا تمنح للأفارقة، ولكن إذا حدث وسافرت إلى الصين فإنك ستمنح نفسك مستوى تنافسياً بين أقرانك ويضيف :الحوار الثقافي بين الصينيين والأفارقة شبه منعدم تقريباً، والقادمون الجدد إلى الصين يدركون حقيقة أنه إذا كنا نرغب في تبادل بيني تجاري متزايد فيجب أولاً أن نصل إلى مستويات ثقافية متقاربة، ولهذا السبب فإننا نحتاج الآن إلى ثقافة الحوار ويقول لم أصنع سوى أفلام تناقش قضايا الأفارقة في الصين، وسبب هذا أنني أعتقد أن هناك الكثير من القضايا التي تتعلق باختيار الأفارقة الذهاب إلى الصين.

(التعيين في الصين) هو عنوان أحد أفلام ليبوجانج الذي يناقش قضية الزينوفوبيا أو رهاب الأجانب ويدور حول أفريقيين أحدهما ذو

ثقافة إنجليزية والآخر ذو ثقافة فرنسية، ويقيمان في سكن واحد، ولكنهما يعجزان عن التواصل سوياً، وتبدأ أعراض رهاب الأجانب والخلافات الثقافية في الظهور بينهما.

يؤكد راسيثابا :كونك رجل أفريقي أسود يعيش في مجتمع متجانس يجعلك دوماً عرضة للصورة الذهنية المستقرة عن هويتك لديهم، فمثلاً كونك رجل أفريقي أسود يعني أنك قادر على الجري بسرعة أو الرقص بشكل جيد، دوماً هناك استغراب تجاهك، يضاف إليه الكثير من الجهل بما يتعلق بالأفارقة في المنظور الصيني ويضيف لقد أصبحت في الحقيقة قادراً على الحديث باللغة المساعدة في الأعمال، فإذا جلست في غرفة مثلاً مع رجال أعمال صينيين وجنوب أفريقيين، فإنني سأكون قادراً على التحدث بالصينية أفضل من الجنوب أفريقيين، وبالانجليزية أفضل من الصينيين،وسأكون دوماً متقدماً عنهم بخطوة، وأعتقد أني يمكن أن أربح الكثير لمجرد أنني أفهم الفوارق الثقافية الدقيقة بين الجانبين.

النفوذ الصيني في أفريقيا تهديد لواشنطن:

وسط القلق المتنامي حول نفوذ الصين الآخذ في الانتشار بسرعة في أرجاء المعمورة، تتوجه أنظار بكين الآن إلى القارة الأفريقية وهذا الاهتمام الصيني بأفريقيا ليس بالأمر الجديد ففي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية الصينية، وعلى صدى المد

الاستعماري الغربي وفي أعقاب الحرب الباردة، تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صيغة براجمائية كالتجارة، والاستثمار، والطاقة وفي السنوات الأخيرة، أخذت بكين تنظر إلى القارة الأفريقية باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية واسترا تيجية كبيرة وبدأت أمريكا تجد مع حلفائها وأصدقائها أن رؤيتها لقارة أفريقية مزدهرة تحكمها ديمقراطيات تحترم حقوق الإنسان وحكم القانون، وتؤمن بحرية السوق، وتواجه تحدياً عبر النفوذ الصيني المتزايد في أفريقيا وتقوم جمهورية الصين الشعبية بمساعدة وتحريض الأنظمة الدكتاتورية القمعية والمعدمة في أفريقيا عبر إضفاء صفة الشرعية على سياساتها المضللة والثناء على نماذجها التنموية باعتبارها تناسب ظروفها الوطنية الخاصة وتعرض بكين نموذج التنمية الصيني الفريد، والنمو الاقتصادي الكبير الذي تحققه تحت إشراف دولة شمولية منضبطة يحكمها حزب واحد، وتتمتع بكامل السلطة، إن لم نقل السيطرة على جميع نواحي النشاط الاقتصادي- باعتباره مثالاً يجدر أن يحاكيه الآخرون يضاف إلى ذلك أن الصين تكافئ أصدقاءها الأفارقة بالدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يفاقم من حالات النزوح القسري التي يتعرض لها السكان، ومن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البلدان المضطربة كالسودان وزمبابوي ونتيجة لذلك، فإن الدعم الصيني لأعمال القمع السياسي والاقتصادي في أفريقيا يقف في مواجهة النفوذ التحرري

لشركاء أفريقيا التقليديين من الأوروبيين والأمريكيين وتعكس الحملة القوية التي تشنها الصين لتطوير روابط وثيقة مع بعض البلدان الأفريقية سعي بكين على الصعيد العالمي لعزل تايوان دبلوماسياً ٠

إن الأثر الأكثر ضرراً للاهتمام الصيني المتجدد بأفريقيا هو أن الصين تضفي شرعية على الأنظمة القمعية في أفريقيا وتشجعها، الأمر الذي يزداد معه احتمال وجود دول ضعيفة وفاشلة أن الشركات الصينية تغلق الموارد الطبيعية الأفريقية وتقصرها على نفسها وتكرسها للسوق المحلية الصينية للمحافظة على النمو الاقتصادي للصين وتكمن المصالح القومية للولايات المتحدة في التصدي لهذه التطورات بفعالية في القارة الأفريقية عبر تشجيع العمليات الديمقراطية، والحرية الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان في تلك القارة.

وشهدت العاصمة الصينية بكين خلال يومي ٤- ٥ نوفمبر ٢٠٠٦ انعقاد القمة الاستثنائية الصينية- الأفريقية، بمشاركة ٤٨ دولة أفريقية بالإضافة إلى الصين وركزت القمة على تقييم واقع العلاقات الصينية- الأفريقية، وسبل تطوير تلك العلاقات وتشير المؤشرات إلى تسارع معدلات نمو التجارة السلعية والعسكرية الصينية- الأفريقية، بالإضافة إلى تطور العلاقات الدبلوماسية والثقافية بين الجانبين، فقد تضاعف حجم التجارة الصينية- الأفريقية سنويا منذ عام ١٩٩٥، إلى وصلت إلى ٣٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٥.

وقد شهدت القمة إعلان الصين عن حزمة جديدة من المساعدات الصينية لدول القارة، بالإضافة إلى توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية بلغت قيمتها حوالي ٢ مليار دولار فقد تم إقرار خطة عمل للتعاون بين الجانبين خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ في إطار منتدى التعاون الصيني- الأفريقي، والإعلان عن إلغاء الديون الصينية المستحقة على الـ ٣١ دولة الأكثر فقرا والأكثر مديونية في القارة، قدرت بنحو ١.٣ مليار دولار أمريكي، وزيادة عدد بنود الصادرات السلعية الأفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية والتي يتم استيرادها من الدول الأفريقية الأقل تقدماً وتقيم علاقات دبلوماسية مع الصين من ١٩٠ بنداً إلى ٤٤٠ بنداً وبالإضافة إلى ذلك، فقد التزمت الصين خلال القمة باستمرار الدعم الصيني للقارة الأفريقية ومضاعفة المساعدات الصينية المقدمة لدول القارة خلال عام ٢٠٠٦ إلى الضعف بحلول عام ٢٠٠٩.

والواقع أن التطور الكبير في العلاقات الصينية- الأفريقية يمثل أحد الأمثلة المعبرة عن الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الصينية، وتصاعد دور ونفوذ الصين كقوة عالمية، فقد تميزت تلك السياسة بحدوث تحسن كبير في علاقات الصين الثنائية مع عدد كبير من دول العالم، خاصة الجيران الآسيويين في إقليمي جنوب، وجنوب شرقي آسيا، وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

محاربة النفوذ الصيني :

لقد أضحت الصين بسياساتها البراجماتية تجاه أفريقيا أحد الفاعلين الرئيسيين في السياسة الأفريقية خلال العقد المنصرم وقد تنامت الدعوات داخل كثير من الدول الأفريقية بضرورة التوجه شرقاً أي تدعيم العلاقة مع القوى الصاعدة الجديدة في آسيا مثل الصين والهند وماليزيا والتي لا تمتلك تاريخاً استعمارياً في أفريقيا وقد نشرت جريدة الإندبندت البريطانية في ١٥ يناير ٢٠١٣ أن الحكومة الصينية قد منحت بضعة ملايين من الدولارات لحكومة مالي كمساعدات للتنمية، فضلاً عن ذلك فقد تم توقيع اتفاقيات تعاون مشتركة بين حكومتي بكين وباماكو في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والاتصالات والبنية الأساسية ولقد حصلت الصين خلال حكم الرئيس السابق أمادو تومانى توري عام ٢٠١٠ على حق التعدين عن اليورانيوم في شمال مالي ولا شك أن الصين تحاول جاهدة الحفاظ على مصالحها التجارية والاقتصادية في الدول الأفريقية من خلال عدم تكرار الخطأ الذي ارتكبته في ليبيا إذ تشير بعض التقديرات إلى أن الصين فقدت نحو عشرين مليار دولار قيمة استثماراتها في ليبيا، ولعل ذلك يفسر لنا أسباب رفض الصين للتدخل الدولي في الحالة السورية كما أن الصين ترى أن التدخل العسكري في مالي قد يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة ككل وهو ما يهدد مصالحها

هناك ويبدو أن ثمة ذعراً غربياً من تزايد النفوذ الصيني في أفريقيا بشكل عام حيث أن أحد أهداف القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في أفريقيا التي أنشئت عام ٢٠٠٧ هو محاربة الوجود الصيني على الساحة الأفريقية وعليه فإن أحد الأهداف الكبرى للتدخل الفرنسي في مالي ربما يتمثل في قطع الطريق أمام تزايد النفوذ الصيني في سواحل الصحراء الأفريقية وأياً كان الأمر فإن التدخل الفرنسي في مالي سوف يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة بشكل عام وقد اتضح ذلك بجلاء في حالة اختطاف الرهائن الغربيين في عين أميناس بالجزائر ولعل ذلك يمثل مبرراً قوياً لاستمرار الوجود الفرنسي والغربي في المنطقة إذ علينا أن نتذكر خبرة السنوات القليلة الماضية التي شهدت تدخلاً فرنسياً في ساحل العاج وتشاد وأفريقيا الوسطى فضلاً عن المعسكرات الفرنسية في مناطق أفريقية أخرى مثل جيبوتي، وهو ما يعني أن فرنسا تتدخل في مستعمراتها السابقة لتبقى ولتدافع عن مصالحها الإستراتيجية وقد يتعين عليها في حالات معينة استبدال قواتها النظامية بمجموعات من المتعاقدين والمستشارين الذين يكونون في العادة من بين العسكريين السابقين، وذلك للعمل في الدول الأفريقية والحصول على امتيازات مالية ضخمة.

ولعل مكمن الخطورة في نزعة العسكرة الغربية للنزاعات التي يشهدها العالم الإسلامي فتفضيل الحل العسكري والأمني على السياسي والدبلوماسي يؤدي إلى خلق المزيد من الأعداء لاسيما بين الأجيال الجديدة التي ترى في هذا التدخل الغربي هجوما على الإسلام والمسلمين ، وهو ما يعني توفيرالبيئة الخصبة لنمو التوجهات الراديكالية المعادية للغرب وللحكومات الوطنية المتحالفة معهم.

obeikandl.com